S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1072
18 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهه من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (انظر المرفق)، التي وصلتني من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة.

وسأغدو ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي عنان

181099 181099 99-30178

المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، فإني أرفق التقرير الدوري الثاني عن عمليات القوة الدولية، في تيمور الشرقية (INTERFET) (انظر التذييل). وسأغدو ممتنا لو أتحتم هذا التقرير لمجلس الأمن.

(توقيع) بيني وينسلي

التذييل

التقرير الدوري الثاني المقدم إلى الأمم المتحدة عن عمليات القوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية
(٢٩ أيلول/سبتمبر - ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

أولا - مقدمة

١ - منذ تقديم التقرير الدوري الأول إلى مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة ما فتئت القوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية تقوم بوزع قوات متعددة الجنسيات وبدوريات في دواخل تيمور الشرقية. ورغم أن الكثيرين من أبناء تيمور الشرقية يعودون في الوقت الحاضر إلى ديلي، فإن أنشطة الميليشيا لا تزال مصدر قلق كبير، خاصة في المناطق الغربية ومناطق أخرى متاخمة لها.

٢ - وتحولت جهود الإغاثة الإنسانية من عمليات الإسقاط الجوية الى العمليات البرية لتوزيع المعونة. وكان هذا القرار يتوقف على قدرة وكالات المعونة على القيام بعمليات توزيع أكثر فعالية باستخدام الطرق البرية، وعلى مدى تحسن حالة الأمن في بعض المناطق وشواغل السلامة المرتبطة بعمليات الإسقاط الجوية.

ثانيا - التعاون مع حكومة إندونيسيا

٣ - لا تزال القوة الدولية تتشاور مع حكومة إندونيسيا بشأن العمليات. وأفادت الحكومة بأنها تود أن تساعد في عودة المشردين الطوعية من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية، ويجري تنسيق هذه المساعدة مع القوة الدولية.

٤ - ومنذ تقديم التقرير الدوري الأول لا تزال إندونيسيا تقوم بسحب قواتها من تيمور الشرقية. إذ لا يزال هناك قرابة ٣٠٠ ١ من الأفراد العسكريين (الجيش الإندونيسي)، مع قيام القوات المسلحة الإندونيسية (القوات الجوية) والقوة الدولية باقتسام المسؤوليات عن الأمن في مطار كومورو. والآن فإن القوة الدولية والقوات المسلحة الإندونيسية تتقاسم أيضا المسؤولية عن المراقبة المشتركة لمحطة الطاقة في ديلي.

ثالثا - استتباب السلم والأمن

أنشطة نشر القوات

٥ - لا يزال أعضاء القوة الدولية يقومون بعمليات نشر الجنود في تيمور الشرقية، عقب جلسات الأقلمة والإحاطة التي عقدت في تاونزفيل وداروين باستراليا. وحتى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بلغ إجمالي القوة الدولية التي جرى وزعها ٦٥٠ ٥ جنديا. وسوف يجري العمل على زيادة عدد القوات المتعددة الجنسيات حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وعندئذ سيكون المجموع الكلي للقوة قد بلغ حوالي ٥٠٠ ٧ جندي.

٦ - وحتى الآن تم تمثيل القوة الدولية بوحدات ساهمت بها كل من استراليا وإيطاليا والبرازيل وتايلند وسنغافورة وفرنسا والفلبين وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تصل قوات من ألمانيا وأيرلندا وجمهورية كوريا وكندا الى تيمور الشرقية خلال الأسابيع القادمة. ويجري التفاوض مع دول أعضاء أخرى أبدت اهتماما بالمساهمة بقوات في القوة الدولية.

استتباب الأمن

٧ - أرسلت القوة الدولية دوريات إلى كوم ولوس بالوس في الشرق وإلى باليبو وباتوغادي ومالیانا في الغرب. ولا تزال هناك قوات كبيرة في باوكاو والمديريات الغربية. وسوف يجري إرسال دوريات إضافية الى المناطق المتاخمة في تيمور الشرقية بمجرد زيادة عدد القوات خلال الأسابيع القادمة.

٨ - ولا يزال سكان ديلي يظهرون أحساسهم المتعاظم بالسلامة. فعلى الرغم من الحالة المزرية للهياكل الأساسية في ديلي، فإن عدد العائدين من المشردين سابقا الى العاصمة يقدر الآن بحوالي ٠٠٠ ٦٤ شخص. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر أعيد فتح أبواب السوق إثر عملية إعادة تعمير قامت بها القوة الدولية. وهذه بضعة آثار ظاهرة للعيان لوجود القوة الدولية.

٩ - ولا تزال القوة الدولية تقوم باتباع سياسة تقوم على الاعتقال والاحتجاز وفقا لولايتها. وجميع المحتجزين يعاملون بصورة منصفة، وكجزء من الجهود التي تبذلها القوة الدولية في مجال المساءلة فإن مركز الاحتجاز التابع لها يخضع للتفتيش من قبل القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الوطنية الإندونيسية والشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد أعربت جميع هذه الفئات عن ارتياحها لترتيبات الاحتجاز وبروتوكولات الإفراج.

أنشطة الميليشيا

١٠ - منذ بدء عملية نشر القوات المتعددة الجنسيات ما فتئت مجموعات ميليشية مختلفة توجه الى القوة الدولية تهديدات، تعلن فيها عزمها على الاحتفاظ بالسيطرة على المديريات الغربية. وخلال الفترة

الأولى لنشر القوات الدولية استمرت الميليشيا في ممارسة نشاطها في المناطق التي تقع خارج ديلي ولكنها لم تحاول الاصطدام بالقوة الدولية. بيد أنه منذ بدء العمليات بالقرب من تيمور الغربية تبادلت القوة الدولية إطلاق النار مع جماعات ميليشية مسلحة في أربع مناسبات.

١١ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر حدث ما دعا القوة الدولية لإطلاق النار على ميليشيا في تيمور الشرقية في مناسبتين منفصلتين بالقرب من سوآ. ووقعت الحادثة الأولى بعد أن حاولت القوة الدولية إيقاف مركبات تابعة للميليشيا حاولت اجتياح نقطة تفتيش على الطريق. وجرح ٦ من أفراد الميليشيا، نقل ٤ منهم بطائرة هليكوبتر إلى المرافق الطبية التابعة للقوة الدولية في ديلي. وجرى حبس ما مجموعه ١١٦ من أفراد الميليشيا ومصادرة بعض الأسلحة.

١٢ - ووقعت الحادثة الثانية حينما تعرضت مركبة تابعة للقوة الدولية كانت تصحب محتجزين من الحادثة الأولى لطلقات نارية من كمين تابع للميليشيا. وفي هذه الحادثة جرح اثنان من أفراد القوة الدولية وتمت إعادتهما إلى داروين عقب العلاج في ديلي. وقتل اثنان من الميليشيا اثناء تبادل إطلاق النار وصودرت أسلحتهما.

١٣ - ووقعت الحادثة الثالثة يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر حينما قامت مجموعة من الميليشيا بإطلاق النار على دورية تابعة للقوة الدولية قرب ألتو ليبوس (١,٥ كيلومترات من الحدود مع تيمور الغربية). وردت دورية القوة الدولية بالمثل مما أدى الى مقتل أحد أفراد الميليشيا.

١٤ - ووقعت حادثة مماثلة يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر حينما كان أفراد من القوة الدولية يقومون بدورية متجهة الى قرية موتاين الواقعة بالقرب من الحدود. وقامت الميليشيا، بصحبة أفراد من القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الوطنية الإندونيسية بإطلاق النار على قوات تابعة للقوة الدولية. فالقوة الدولية هي التي كانت هدفا لإطلاق النار أولا، وبعد ذلك ردت بالمثل من قبيل الدفاع عن النفس فانسحبت الميليشيا من تيمور الشرقية. ولا تزال تفاصيل الإصابات غير مثبتة ولكن لربما يكون شخص إندونيسي واحد قد قتل. وفي الحال اتصلت القوة الدولية بالقائد المحلي للشرطة الوطنية الإندونيسية. وبعد معاينة الخرائط وافق هذا الضابط على القول بأن أفراد القوة الدولية كانوا في تيمور الشرقية وقت وقوع الحادثة وأن جنوده كانوا البادئين بإطلاق النار. إلا أنه كان هنالك شيء من الاختلاف بشأن موقع الحدود على وجه الدقة.

١٥ - وتدل الحادثتان الأخيرتان على مشاكل صيانة الأمن على امتداد الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية والمشاكل الأمنية الناشئة عن عبور الميليشيا من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية لمنازلة قوات القوة الدولية. لذلك فإن القوات الدولية تحاول على سبيل الأولوية إجراء مباحثات مع السلطات الإندونيسية لتجنب اي حوادث من هذا القبيل في المستقبل.

١٦ - وتدل حادثة موتاين أيضا على الدعم المتواصل المقدم من عناصر تابعة لقوات الأمن الإندونيسية إلى الميليشيا، وهي مسألة مثيرة للقلق بشكل خطير.

الاتصال مع الجماعات الأخرى

١٧ - لا تزال القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية (فالنتيل) تحتفظ بأسلحتها ولكنها لم تقم بأي نشاط عسكري إلا لأغراض الدفاع عن النفس. وتحاول القوة الدولية نزع سلاح جميع الفئات الموجودة في تيمور الشرقية، بخلاف القوات المسلحة الإندونيسية. ومن أجل صيانة السلام قامت القوة الدولية بوضع سياسة عملية مؤقتة تسمح لقوات فالنتيل بأن تحتفظ بأسلحتها في حالة بقائها في معسكرات بعينها فقط. وبخلاف ذلك فقد تجد القوة الدولية أنها مضطرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لنزع سلاح تلك القوات.

حماية ودعم بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية

١٨ - لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ٥٨ موظفا يوجدون في المبنى التابع لها في ديلي. ولقد قامت البعثة كذلك بإعادة إنشاء مكاتبها في باوكاو، وتتولى القوة الدولية توفير الأمن للبعثة.

تيسير عمليات المساعدة الإنسانية

١٩ - قامت القوافل البرية الإنسانية بتوزيع الأغذية والمؤن الطارئة بنجاح على باوكاو ولوس بالوس (٣٠ أيلول/سبتمبر)، وماناتوتو وكاوروي (٣ تشرين الأول/أكتوبر)، وفيكيك (٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر) وليكيكا (٦ تشرين الأول/أكتوبر). وفي الوقت الحاضر يسمح لقوافل المعونة التابعة للأمم المتحدة وغير المحمية باستخدام طرق محددة بين ديلي وباوكاو ولوس بالوس وفيكيك.

٢٠ - وبناء على نصيحة مقدمة من القوة الدولية بشأن البيئة الأمنية في ديلي، قام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بإعادة أبناء تيمور الشرقية الموجودين في معسكرات داخل تيمور الغربية إلى بلدهم طوعا. وبدأت الرحلات الجوية الأولى التي تقل أبناء تيمور الشرقية الى بلدهم يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

رابعا - ملاحظات

إدارة الصندوق الاستئماني للقوة الدولية

٢١ - ووفق على صلاحيات الصندوق الاستئماني للقوة الدولية يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر. وقدمت البرتغال مساهمة مقدارها ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وأعلنت اليابان مساهمة مقدارها ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وسويسرا مساهمة مقدارها ٠٠٠ ٥٠٠ فرنك سويسري. وثمة دول أخرى تنظر هي الأخرى في مسألة تقديم مساهمات.

٢٢ - وسوف يقوم الصندوق بالصرف على البلدان المستحقة نظير تكاليف مشاركتها. وستكون المساعدة متاحة للمساهمين بمجرد طلب الوحدات من قبل القوة الدولية.

خامسا - الاحتمالات

الانتقال إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

٢٣ - من أجل ضمان الانتقال الميسور إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، حسبما جاء في تقرير الأمين العام (S/1999/1024) **فإن اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن هو مسألة ينبغي البت فيها على سبيل الأولوية. وفيما يتعلق بالتخطيط الحالي فإن من المرجح أن يبت المجلس الاستشاري الشعبي لإندونيسيا في مسألة تيمور الشرقية قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وهذا ما يؤكد على مدى إلحاح اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن، بصرف النظر عن عدم تأثر ولاية القوة الدولية بقرار المجلس الاستشاري الشعبي واستمرار سلطة القوة إلى أن تحل محلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وبالنظر إلى الاضطراب المستمر في حالة الأمن في تيمور الشرقية. وبالنظر إلى حالة الأمن المتذبذبة باستمرار في تيمور الشرقية. فإنه ينبغي أن تكون للقوة التي تخلف القوة الدولية ولاية تشغيلية تتسم بالدينامية.**

الإدارة المدنية

٢٤ - كما ذكر في التقرير الدوري الأول فإنه يلزم اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة مسألة عدم وجود إدارة مدنية فعالة في تيمور الشرقية وتقديم مسألة حضور عناصر الإدارة المدنية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بقدر ما يمكن.

- - - - -